

حرية الصحافة في الإمارات.. بلد الدعاية والإعلام السيء



تفخر دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها واحدة من آخر معازل الاعتدال والاستقرار في المنطقة، ولكن تحت قشرة ناطحات السحاب في دبي ذات الجدران المرصعة بالنجوم وفنادق الخمس نجوم، فإن هناك واحدة من الممالك المطلقة القليلة المتبقية في العالم التي لا تتسامح مع الصحافة- حسب ما نشر موقع "حكم" البريطاني.

وأشار الموقع في تقرير نشره يوم الخميس (12 أبريل/نيسان) إلى أن الصحفيين ووسائل الإعلام والناشطين الذين يعلقون وينتقدون السياسة الإماراتي أشخاصاً غير مرغوب فيهم في الإمارات.

ولفت الموقع إلى أن الإمارات تحتل المرتبة 119 من بين 180 دولة على مؤشر حرية الصحافة العالمية الذي أعدته منظمة مراسلون بلا حدود.

وقالت المنظمة في تقريرها السنوي: إن الإمارات تشارك بشكل منتظم في المراقبة على الإنترنت للصحفيين والناشطين الذين غالباً ما يقعون ضحية لقانون الجرائم الإلكترونية لعام 2012.

وعادة ما يتم استهداف الصحفيين والمدونين المواطنين بسبب انتقاداتهم للسلطات حيث ويُتهمون بالتشهير، أو إهانة الدولة، أو نشر معلومات كاذبة بهدف الإضرار بسمعة البلاد.

وقال الموقع إنَّ هؤلاء المواطنين يخاطرون بالبقاء في السجن فترات طويلة وقد يتعرضون لسوء معاملة.

ولفت الموقع مقتبساً من تقرير "مراسلون بلا حدود" إلى أنَّ الدستور الإماراتي يضمن "حرية التعبير، لكن السلطات تستطيع فرض الرقابة على المطبوعات المحلية أو الأجنبية إذا ما انتقدت السياسات المحلية، أو الاقتصاد، أو الأسر الحاكمة، أو الدين، أو علاقات الإمارات مع حلفائها بموجب قانون 1980 المتعلق بالمواد المطبوعة والمنشورات.

وقال رئيس المؤشر العالمي لحرية الصحافة "بريم سامي" للموقع البريطاني، إنَّ السلطات الإماراتية تشن هجوماً مستمراً على حرية التعبير منذ عام 2011، إذ أنَّ الإمارات وعلى غرار السعودية كانت خائفة من انتقال الربيع العربي.

وأضاف "سامي" أنَّ الأزمة الخليجية التي اندلعت العام الماضي كان لها تأثير قوي على وسائل الإعلام.

وأكد رئيس المؤشر الدولي لحرية الصحافة -تابع لمراسلون بلا حدود- أنَّ "جميع أنواع وسائل الإعلام (العامة أو الخاصة) تحت السيطرة الكاملة لجهاز أمن الدولة".

وأوضح أنَّ "حملات الكراهية والتشهير ضد بعض الجماعات أو الأنشطة في وسائل الإعلام تقودها وتدعمها السلطات".

الحرب الإلكترونية

يشير سامي إلى تقرير 2016 الصادر عن ستزين لاب، وهو مركز أبحاث في جامعة تورنتو في كندا، والذي كشف عن إرسال برامج تجسس -طلبتها الإمارات- إلى الصحفيين والناشطين والمعارضين في الإمارات.

ونقل الموقع عن ستزين لاب قوله إنَّ عشرات الهجمات جرى تنفيذها ضد صحافيين وناشطين ومعارضين للإمارات منذ عام 2012 وحتى الوقت الحاضر.

ولفتت ستيزين لاب - حسب الموقع البريطاني- إلى أنها اكتشفت تلك الهجمات عندما اتصل شخص من منظمة وهمية على ما يبدو بـ"روري دوناجي" وهو صحفي يعمل في بريطانيا وينشط في مجال حقوق الإنسان؛ وتشير الأدلة إلى أن هناك صلة بين فيروس "الشبح الصقر" وحكومة الإمارات.

الصحافة في السجن

ويقول الموقع إن هناك صحفي عربي وصحافيان مواطنان حالياً في سجن دولة الإمارات، حسب مراسلون بلاحدود.

وقال سامي إن أحكام السجن تأتي في الإمارات بمدد طويلة فهي تأتي بسبب تهمة متعلقة "انتقاد النظام أو تهمة التشهير أو إهانة الدولة أو نشر معلومات كاذبة تدمر سمعة البلاد".

وأضاف سامي أن "تويتر" أصبح مكاناً خطيراً بشكل متزايد بالنسبة لمواطني الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة ، حتى أن التعليقات البسيطة قد تضعك في السجن".

ولفت إلى أن الدستور يمنح "حرية التعبير" لكنه يربطه بـ "وفقاً للقانون"، ولا يضمن القانون حرية التعبير.

وتابع: "صوت واحد فقط مسموح به في وسائل الإعلام، الصوت المؤيد للحكومة".

الصحف العربية محظورة

في يوليو / تموز 2017، مُنعت مجلة "أربيان بزنس" ، التي تتخذ من دبي مقراً لها والمملوكة لمجموعة مستقلة من ناشري أي تي بي جروب، من النشر لمدة شهر، وتم حجب موقعها الإلكتروني من قبل هيئة الإمارات للإعلام بسبب نشرها ما وصف بأنه أخبار مزيفة.

كان التقرير المذكور بعنوان "51 مشروعاً في دبي قيد التصفية" منذ الأزمة المالية لعام 2008. بعد ذلك سحبت أربيان بزنس التقرير وأصدرت اعتذاراً.

ومع ذلك، تم التقاط التقرير من قبل موقع إخباري قطري، بعد إن اندلعت المواجهة الدبلوماسية بين الإمارات ودول الخليج الأخرى، مما أثار صرخات "التواطؤ" من قبل السلطات الإماراتية.

في يوليو 2017 ، بعد حدوث خلاف دبلوماسي بين قطر والإمارات العربية المتحدة ، أصدرت السلطات الإماراتية إعلاناً عاماً بأن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الإمارات العربية المتحدة الذين يعبرون عن تعاطفهم مع قطر عبر الإنترنت قد يواجهون عقوبة السجن لمدة تصل إلى 15 عاماً إلى جانب الحد الأدنى من الغرامة البالغة 000،500 درهم (136،000 \$).

انتهاكات العمال المهاجرين

قال كريم الشايب، الصحفي الذي كان يعمل في دبي، إن المشهد الإعلامي لدولة الإمارات يفشل في تسليط الضوء على ظروف العمل السيئة للعمال المهاجرين.

وفقاً لـ "الشايب" فإن شركات البناء تواصل بانتظام استقطاع من أجور العمال وزيادة في ظروف العمل في محاولة لزيادة الأرباح وتعزيز الاقتصاد.

وقال الشايب للموقع البريطاني: بالنسبة لهم تم تصميم المجتمع على طبقات من أجل تحقيق أقصى قدر من الربح وتعزيز الاقتصاد. لسوء الحظ هذا يعني انتهاكات العمال المهاجرين من كل نوع في البناء.

وتابع: "عندما تنظر إلى تقرير البنك الدولي، وسهولة ممارسة الأعمال التجارية ومدى رخصتها، وسهولة الحصول على التراخيص، فإن ذلك يتعلق بالكفاءة وليس بالأخلاق".

وأضاف: بدلاً من استخدام وسائل الإعلام لزيادة الوعي وتعميق فهم الحقوق ومواجهة الظواهر السلبية التي تجتاح المجتمع، يتم استخدامها كأداة لتعزيز برامج التنويع الاقتصادي في دول الخليج.

وقال الموقع إن دبي - أكبر مدينة في دولة الإمارات العربية المتحدة - تصور نفسها كمركز استثماري عالمي، مفتوحة للأعمال ومكان رائع للوافدين.

الحرية ووسائل الإعلام

قال الشايب: بالنظر إلى ما يحدث في المنطقة، مع بعض الاقتصادات الخليجية، أعتقد أنهم رأوا وسائل الإعلام أداة مهمة يمكن أن تدفع من أجل خططهم الاقتصادية.

وأضاف: دائماً ما ترى كل هذه الثغرات بين حين وآخر، لكنك تدرك أن وجود وسائل إعلام تتصنع الحرية يساعد في وهم مجتمع حر، مما يجعله أكثر جاذبية للمستثمرين والشركات".

وتابع: "الهدف هو النظر إلى الخارج وليس إلى الداخل. لذلك لا يتعلق الأمر بإخبار الناس الذين يعيشون في دبي. "أوه ، نحن أحرار." يتعلق الأمر بجذب الأشخاص من الخارج للاستثمار، والعلامة التجارية".

ولفت إلى أن كثير من الدول تستخدم وسائل الإعلام -معظمها المواقع الالكترونية على الانترنت لانها رخيصة- ليس من أجل الترويج للأعمال السياسية، بل لتشجيع الاستثمار والسياحة، وصياغة صورة البلد بشكل أساسي.

وأضاف إنكم لن تروا أي تقارير تقوض الشرعية السياسية للقادة.

وأشار إلى أن مواجهة "الحكام، وأولئك الذين يمسكون بالسلطة، يظهر بالفعل أن لديك صحافة حرة، ويظهر المنتقدون في وسائل الإعلام، وإذا فعلوا ذلك فسوف يخاطرون كثيراً".

واختتم الشايب تصريحه بالقول إنه: "لا يمكن للمرء أن يدعي أن لديه مجتمع حر عندما لا تكون هناك وسائل إعلام حرة. إنها مساءلة واضحة، وأنا لا أفهم لماذا يريد أي شخص أن يعيش في مجتمع لا يخضع فيه قاداته للمساءلة عن أفعالهم".

ولم يرد المكتب الوطني للإعلام في الإمارات على طلبات الموقع البريطاني للتعليق.

[المصدر](#)